

أثر التداعيات العالمية الناتجة عن جائحة كورونا على العمليات البنكية والمخاطر المحيطة بها
*The impact of the global repercussions resulting from the corona pandemic on
 banking operations and the risks surrounding them*

مركان محمد البشير¹، الحاج أحمد فوزي²، حمياني وليد³

MORKANE Mohamed El Bachir¹, ELHADJ AHMED Faouzi², HEMIANI Oualid³

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)؛ PRFU: حوكمة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر F02N01UN380120220003

morkane.mohamed.elbachir@cuniv-tissemsilt.dz

جامعة الوادي (الجزائر)؛ مخبر إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المستدامة؛ faouzi-elhadjahmed@univ-

eloued.dz

جامعة تيسمسيلت (الجزائر)؛ *hemiani.oualid@cuniv-tissemsilt.dz*

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/12/29

تاريخ الإرسال: 2022/11/05

الملخص:

يسعى هذا البحث إلى عرض مختلف التداعيات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها مختلف دول العالم بسبب انتشار جائحة كورونا، بحيث أن تلك التداعيات مست كل القطاعات، فقد لاح في الأفق آثار الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة، خاصة الأزمة المالية لسنة 2008. من بين القطاعات التي تأثرت بالجائحة القطاع البنكي، بحيث اعترضت البنوك جملة من المخاطر البنكية.

كلمات مفتاحية: كورونا؛ اقتصاد؛ مالية؛ عمل بنكي؛ مخاطر بنكية؛

تصنيفات JEL: F00؛ F19؛ G00؛ G21

Abstract:

This research aims to present the various economic and financial repercussions to which the various countries of the world were exposed because of the propagation of the pandemic of Corona, so that these repercussions affect all the sectors. The horizon of the past has affected the economic and financial crises, in particular the financial crisis of 2008. Among the sectors affected by the pandemic is the banking sector, where banks have intercepted a number of banking risks.

Keywords: Corona; Economie; Finance; Bank work; Bank risk;

JEL Classification Codes: F00؛ F19؛ G00؛ G21

¹ اسم ولقب الباحث المرسل: مركان محمد البشير؛ الايميل: morkane.mohamed.elbachir@cuniv-tissemsilt.dz

مقدمة:

مع نهاية سنة 2019 ومطلع سنة 2020 خلفت جائحة كورونا أزمة إنسانية وصحية غير مسبوقه مست كل دول العالم، فقد سعت أغلب دول العالم إلى التصدي لها ومواجهتها، إلا أن تلك الإجراءات الضرورية لاحتواء الفيروس أدت إلى إحداث هبوط اقتصادي ومالي مس كل القطاعات في كل دول العالم، فلم يستثنى الهبوط لا القطاع الصناعي ولا القطاع التجاري ولا السياحي ولا قطاع المحروقات ولا حتى القطاع البنكي. فهذا الوباء طالت مدته ومن المجهول معرفة متى ينتهي، فالأنظمة الاقتصادية والمالية العالمية وقع عليها تأثير حاد، ويمكن أن يؤدي احتدام الأزمة إلى التأثير على الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي وتعاود للوجود سيناريوهات الأزمات الاقتصادية والمالية السابقة خاصة الأزمة المالية لسنة 2008.

فقد حدث هبوط حاد في مختلف الأصول المالية للشركات منذ تفشي هذه الجائحة، وعانت من انخفاضات تزيد على نصف الانخفاضات التي حدثت في 2008، وحدث هبوط حاد في أسعار النفط وهو ما كان على شفير وقوع أزمة نفطية عالمية. ففي العشرين من أبريل هبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في ماي إلى أدنى مستوى لها في التاريخ، وذلك بالتوازي مع انخفاض مساحات التخزين المتاحة عالمياً، بسبب وفرة المعروض النفطي الذي لم تعد الاقتصادات العالمية بحاجة إليه، فمع الإغلاق شبه الكامل لكثير من المطارات والموانئ والمصانع، على إثر جائحة كورونا التي ضربت العالم، فقد أدت تداعيات ذلك إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، وليس هذا الأخير هو الوحيد الذي تأثر بجائحة كورونا وإنما تأثرت كل القطاعات الاقتصادية والمالية.

إن التداعيات الاقتصادية والمالية التي ضربت العالم بسبب جائحة كورونا كان لها الأثر البالغ على القطاع البنكي، فقد قل النشاط البنكي ووجدت البنوك نفسها عرضة لمجموعة من المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية التي تقوم بها.

وللتطرق لمختلف أبعاد الموضوع بطريقة أكاديمية نطرح التساؤل الرئيسي التالي: ما هي التداعيات الاقتصادية والمالية التي حدثت بسبب جائحة كورونا والتي أثرت على العمل البنكي؟ وما هي مختلف المخاطر المحيطة بالبنوك والتي أسفرت عنها تلك التداعيات؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يحيط بالبنك مخاطر تحول دون تحقيقه لأداء فعال، وكيف يتم إدارة تلك المخاطر؟
- هل نجم عن جائحة كورونا العالمية تداعيات اقتصادية ومالية؟
- هل تسببت التداعيات الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كورونا بمخاطر بنكية؟
- وقصد الإجابة عن التساؤلات الفرعية نقترح الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: يعترض العمل البنكي يوميا مجموعة من المخاطر البنكية تحول دون تحقيقه لأداء فعال، ولتجنب ذلك يقوم البنك بإدارة تلك المخاطر بطريقة ممنهجة.
- الفرضية الثانية: لقد أثرت جائحة كورونا على مختلف الأنظمة الاقتصادية عبر العالم، بحيث نجم عنها تداعيات اقتصادية ومالية عالمية أثرت سلبا على الاقتصاديات العالمية.
- الفرضية الثالثة: تأثر القطاع البنكي بسبب التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية التي أفرزتها جائحة كورونا، وأدى ذلك إلى ظهور وتفاقم مخاطر بنكية محيطة بالعمل البنكي.

تكمن أهمية هذا البحث في معرفة أهم التداعيات الاقتصادية والمالية التي أثرت على القطاع البنكي بسبب انتشار فيروس كورونا عبر دول العالم والتي أدت إلى ظهور مجموعة من المخاطر التي تحيط بالبنوك والتي تحول دون تحقيق

أهدافها التي أنشأت من أجلها، كما تكمن أهمية هذا البحث في معرفة كل المخاطر البنكية الناجمة عن تلك التداعيات.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- التعريف بالعمليات البنكية، وعرض أهم المخاطر البنكية المحيطة بها، وكيف يتم إدارتها.
- عرض أهم التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا.
- ذكر أهم المخاطر البنكية التي تعرض لها النظام البنكي بسبب جائحة كورونا.

وقصد الإحاطة بمختلف جوانب البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية سوف نعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بهدف وصف وتحليل مختلف أبعاد الموضوع، بداية بوصف والتعريف بالمؤسسات البنكية وبالعمليات البنكية التي تقوم بها، ثم ذكر أهم المخاطر البنكية التي تحيط بالعمل البنكي مع عرض مختلف أساليب إدارتها، وفي الأخير وصف وتحليل أهم التداعيات الاقتصادية والمالية الناتجة عن جائحة كورونا ثم عرض أهم المخاطر البنكية التي نجمت عن ذلك.

تظهر الدراسات السابقة أن هناك اهتماما من قبل الباحثين في محاولة معرفة أثر الأزمات السابقة على القطاع البنكي وما ينجم عنه من مخاطر بنكية، ومن أهم تلك الدراسات نجد:

دراسة "عبد الرحمن أحمد محمد حرب" سنة 2016 تحت عنوان "تأثير الأزمة المالية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الفلسطينية"، عن جامعة فلسطين، بحيث هدفت هاته الدراسة إلى معرفة أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية وكيفية تطورها وما تأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي للبنوك الفلسطينية، وقد أظهرت الدراسة تأثير البنوك الفلسطينية سلبا بالأزمة المالية العالمية لاسيما الأداء التشغيلي والأداء المالي، وذلك راجع إلى تفاقم المخاطر البنكية الناجمة عن تداعيات الأزمة المالية والذي أثر سلبا على أداؤها.

دراسة "جمعة محمود عباد" سنة 2009 تحت عنوان "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، عن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي بجامعة الجنان لبنان، بحيث هدفت هاته الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على النظام المصرفي الأردني، وقد أظهرت الدراسة أن تأثير الأزمة على القطاع المصرفي الأردني كان محدودا وذلك جراء ما يمتلكه من خبرات وتجارب مميزة ولأن الجهاز المصرفي لا يعاني من نقص في السيولة وإنما بالعكس لديه سيولة فائضة، كما قام البنك المركزي الأردني من باب الاحتياط بنقل ودائعه من البنوك الأمريكية إلى البنك المركزي الفيدرالي وهو ما خفف من آثار الأزمة على الجهاز المصرفي الأردني.

دراسة "حسني الخولي" سنة 2009 تحت عنوان "تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي 'التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية'"، عن لقاء علي حول "انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها" عن الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، بحيث هدفت هاته الدراسة إلى معرفة الآثار المترتبة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على المصارف السعودية وسبل مواجهتها، وقد أظهرت الدراسة أن المصارف السعودية كانت من المصارف الأقل تضررا عالميا، وأنها الأكثر أمنا بالمقارنة بالمصارف في الدول المتقدمة، ويرجع ذلك إلى السياسات المتحفظة التي انتهجتها مؤسسة النقد العربي السعودي، وإدارات تلك المصارف، وبالتالي يجب أن تحافظ على هذا الأداء.

وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تطرقنا لنوع جديد من الأزمات، على غرار الأزمات الاقتصادية والمالية، والتي تأثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على القطاع البنكي، فالأزمات الصحية العالمية يمكن أن تؤثر على كل القطاعات في مختلف الأنظمة العالمية، وخير دليل على ذلك الأزمة الصحية العالمية حديثة الساعة "جائحة كورونا"،

فقد برهنت ذلك بتأثيرها على كافة القطاعات في كل الدول بدون استثناء، ونجم عنها تداعيات اقتصادية ومالية أدت إلى شلل أغلب الاقتصاديات العالمية المتقدمة وحتى النامية، وكل ذلك يؤثر بالضرورة على الأنظمة البنكية والمالية جراء تفاقم وتنامي المخاطر البنكية.

أولاً: إدارة المخاطر البنكية ضمن أهم أهداف المؤسسات البنكية

تسعى المؤسسات البنكية في مختلف الأنظمة الاقتصادية عبر مختلف دول العالم إلى فرض دورها ومكانتها في الدورة الاقتصادية الكاملة، وذلك من خلال مختلف العمليات البنكية التي تقوم بها على الصعيد المحلي والدولي. إلا أن تلك العمليات في معظم الحالات هي عرضة لمجموعة من المخاطر المحيطة بها (المخاطر البنكية)، خاصة في أوقات الأزمات والاضطرابات، والتي يجب على المؤسسات البنكية إدارتها بكل احترافية ومهنية من أجل إدارتها والتصدي لها والحيلولة دون وقوعها أو التقليل من حدتها.

المؤسسات البنكية وأهم العمليات البنكية التي تقوم بها:

إن نشاط المؤسسات البنكية لم يظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، بل كانت وليدة تطور امتد من النظم البدائية الأولى وصولاً للنظام الحالي (حشيش، 2004، صفحة 167). ويوجد ارتباط قوي بين تطور النقود وإنشاء البنوك، ومن خلال هذه العلاقة أمكن إدارة عرض النقود والتحكم فيه، ولعبت البنوك الإيطالية خلال القرنين 13 و16 دوراً رائداً في مجال تطور النقود، وكانت "فينيسيا" الإيطالية في بداية الأمر مكاناً للفنون البنكية خلال هذه الفترة، ومن الأدلة على هذا وجود "شارع لومبارديا" في لندن، نسبة لمدينة "لومبارديا" الواقعة في شمال إيطاليا، حيث تركزت فيه الأنشطة البنكية (خليل، 2014، صفحة 15).

البنوك هي منظمات نقدية مالية تحتل مركزاً هاماً في اقتصاديات الدول بمختلف أنظمتها الاقتصادية عبر العالم، فهي تضطلع بمهمة الوساطة المالية بين عدة أطراف حكومية وغير حكومية، أي هي عبارة عن مؤسسة وسطية تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وهي تُكوّن بذلك علاقة تمويل غير مباشرة ما بين تلك الأطراف.

تقوم البنوك بممارسة مجموعة من العمليات البنكية المتنوعة التعاقدية وغير التعاقدية لتلبية حاجات عملائها وتحقيق الربح (الكيلاني، 2009، صفحة 27)، فتلك العمليات البنكية تعتبر من الأعمال التجارية حت وهي بحد ذاتها هي عقود تجارية تتم ما بين البنك من جهة والعميل من جهة أخرى حتى ولو كان بنك آخر (موسى، 2011، الصفحات 183-184).

العمليات البنكية هي العمليات التي تقوم بها البنوك باختلاف أنواعها بصفة دورية واعتيادية، فمنها ما هو أساسي كاستقبال أموال الجمهور على شكل ودائع متعددة، ومنح الائتمان للعملاء مقابل فائدة، وتوفير وسائل الدفع من شيكات وبطاقات وغيرها مع الحرص على تنفيذ أوامر الدفع لها، ومنها ما هو حديث كتقديم المعلومات والاستشارات للعملاء من تجار ومستثمرين ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بمشاريعهم، وتمويل المشاريع التجارية والصناعية، والقيام بعمليات التأمين المتعددة ولصالح الفئات المختلفة، ومنح الضمانات المالية للزبائن والأطراف المتعاملة معهم، وعمليات التجارة الخارجية من تصدير واستيراد، والاستثمار في المال والأعمال والأسواق المالية والنقدية وغيرها من الأعمال البنكية الحديثة سواء اليدوية أو الإلكترونية (مركان، بوخاري، ودراجي، تنوع العمليات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -، 2019، صفحة 240).

تتميز العمليات البنكية بعدة خصائص وهو ما يجعلها عمل بنكي محض تنفرد به المؤسسات البنكية، فمن أهمها (مركان، بوخاري، وسحوان، تنوع العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية، 2019، صفحة 162): العمليات البنكية هي عقد تجاري؛ للعمليات البنكية صفة تقنية وفنية؛ الطابع

الدولي؛ العمليات البنكية هي ذات طابع نمطي؛ العمليات البنكية من الأعمال التجارية؛ العمليات البنكية وليدة العادات والعرف البنكي؛ العمليات البنكية هي خدمات مقدمة وبالتالي هي غير ملموسة؛ عمليات قانونية محددة بموجب نصوص قانونية؛ تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين البنك وزبائنه.

المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية:

إن المخاطرة في العمل البنكي تعني العقبات والصعوبات التي تواجه البنكي وهو يمارس نشاطاته اليومية، فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقترض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض وتمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة، والمبالغ الغير مسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج وتضع وجود البنك واستمراره في خطر (حريز، رايس، ودبابش، 2014، صفحة 62). فالبنوك عند قيامها بأعمالها اليومية من خلال قيامها بمختلف العمليات البنكية التي تزاولها وتقديم الخدمات البنكية والمالية لمختلف زبائنه، فإن ذلك يقابله مخاطرة بنكية من منظور العمل البنكي، وذلك راجع للمجازفة التي تقدم عليها المؤسسة البنكية كون أن المجازفة يحتمل أن يقابلها فشل أو نجاح وبالتالي تلك النتائج المرجوة إما تكون ربح أو خسارة وهذا بتكراره دائما مع مرور الوقت يمكن أن يؤدي إلى نمو المؤسسة البنكية أو زوالها وغيرها من الآثار والمواقف الغير متوقعة.

المخاطر البنكية عديدة ومتنوعة بتعدد وتنوع العمليات البنكية، فهناك مخاطر بنكية خاصة بالعمليات البنكية التقليدية وهناك مخاطر بنكية خاصة بالعمليات البنكية الإلكترونية. سنكتفي بالتطرق فقط للمخاطر المالية باعتبارها هي التي تنشأ من العمليات البنكية (شرون، 2018، صفحة 39) التي تقوم بها البنوك، والتي عموما تتمثل في مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة، كالتالي (الصيرفي، 2006، الصفحات 66-67): مخاطر الإئتمان: وتتعلق بالقروض، وتنتج عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد، ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض؛ مخاطر السيولة: غالبا ما تنتج بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعفه في إدارة الموجودات والمطلوبات؛ مخاطر السوق: هذا الخطر هو ناتج بيع واستبدال الأصول والخصوم المالية والذي قد ينتج عنه خسائر مالية كبيرة بسبب تغير أسعار الفائدة ومعدلات صرف العملات الأجنبية؛ مخاطر سعر الفائدة: هي ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه.

أساليب إدارة المخاطر البنكية:

هناك عدة أساليب لإدارة المخاطر البنكية، نذكر أهمها بإيجاز:

- الاستراتيجية الأولى تتمثل في تجنب المخاطرة ورفض قبولها وذلك من خلال عدم القيام بالعمل البنكي أو الاستثمار المنشئ للمخاطرة:
- الاستراتيجية الثانية تتمثل في تقليل المخاطرة من خلال اعتماد برامج السلامة وتدابير منع الخسارة أو تقليل حدوثها، أو من خلال المشاركة في أعمال بنكية تكون فيها الخسارة نسبية؛
- الاستراتيجية الثالثة تتمثل في نقل المخاطرة من خلال تحويلها من طرف لآخر أكثر استعدادا لتحملها، ومن أكثر الأمثلة الممتازة لهذا النوع نجد التحوط؛
- الاستراتيجية الرابعة تتمثل في الاحتفاظ بالمخاطرة، وهو أكثر الأساليب شيوعا مع المخاطر البنكية، وهذا يحدث بالاحتفاظ بتقبل واحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة؛
- الاستراتيجية الخامسة تتمثل في اقتسام المخاطرة، وهو حالة خاصة لتحويل المخاطرة كما أنه صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة، فتقاسم المخاطر هو اقبال لأكثر من بنك على مخاطرة معينة فإذا ما تحققت خسارة يتم اقتسامها بينهم بالتساوي أو بأي طريقة متفق عليها.

أما إدارة المخاطر البنكية عالميا فقد ظهر للوجود مع إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، فهذه اللجنة خرجت بمجموعة مقررات اتفاقيات من شأنها تحديد طرق وأساليب إدارة المخاطر البنكية الواجب اتباعها من طرف كل البنوك عبر العالم، ويمكن تلخيص أهم بنودها حول إدارة المخاطر البنكية فيما يلي (شرون، 2018، الصفحات 64-70) (آيت عكاش، 2013، الصفحات 24-09): ضرورة التركيز على إدارة المخاطر البنكية؛ تقرير الحدود الدنيا المطلوبة لرأس مال البنوك وربطها بدرجة المخاطر الائتمانية ربطا طرديا لا عكسيا؛ العمل بحد أدنى من حقوق ملكية المساهمين على أساس مقدار مخاطر الائتمان؛ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين حسب أوزان المخاطر الائتمانية؛ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول؛ تحديد معاملات تحويل الالتزامات العرضية؛ تقسيم رأس المال إلى شريحتين رئيسيتين هما رأس المال الأساسي ورأس المال التكميلي، بحيث ألا يزيد التكميلي عن الأساسي؛ ربط احتياجات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة؛ متطلبات السيولة التي يجب على البنك الاحتفاظ بها لمواجهة الخسائر غير المتوقعة وبالتالي إدارة خطر السيولة؛ تكريس الشفافية والإشراف في الصناعة البنكية والجهد الدولي لتخفيض الخطر النظامي؛ قياس الحد الأدنى لدرجة الملاءمة؛ تحديد الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي؛ مراجعة السلطات الرقابية؛ مراقبة السوق أو انضباط السوق؛ تحسين الأساليب الفنية للرقابة والمراجعة الإشرافية على أعمال البنوك؛ تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب رقابة السلطات النقدية على البنوك؛ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها (ساتة و ملياني، 2019، صفحة 130).

ثانيا: التداعيات الناتجة عن جائحة كورونا وأثرها على القطاع البنكي

ظهرت جائحة كورونا في نهاية السنة الماضية بمقاطعة ووهان بجمهورية الصين لتنتشر فيما بعد عبر جميع أرجاء الصين وبعدها إلى جميع أنحاء العالم، ذلك الانتشار الواسع والسريع راجع لعدم جدية أخذ الحيطة من البواء بعين الاعتبار من طرف أغلب الدول والشعوب وهو ما أدى إلى الانتقال السريع للعدوى مخلفا وراءه الآلاف من الوفيات. فانتشار الجائحة نجم عنه أزمة صحية إنسانية واجتماعية عالمية أدت إلى ظهور تداعيات اقتصادية ومالية مست كل دول العالم لاسيما الكبرى والمتقدمة منها.

التداعيات الاقتصادية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا:

لقد كان لجائحة كورونا الأثر الواضح على الاقتصاد العالمي، فقد ظهر بوضوح على أغلب أسعار السلع المتاجر بها عبر العالم، كالنفط والغاز والذهب والسلع الأخرى.

عرفت مادة الذهب ارتفاعا ملحوظا في أسعارها من شهر ديسمبر 2019 إلى غاية بداية شهر أوت 2020، ذلك الارتفاع كان من أهم الآثار الواضحة لجائحة كورونا على العالم ككل وعلى اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت تراجع ملحوظ في اقتصادها بسبب آثار الجائحة عليها، وما عكس ذلك التراجع في الاقتصاد هو انخفاض أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل أقوى عملات العالم كاليورو، فذلك التراجع رافقه ارتفاع لسعر الذهب لأن أسعاره مقومة بالدولار الأمريكي وتنخفض تكلفة الذهب بالنسبة لحائزي العملات الأخرى، والجدول 1 يوضح تغيرات أسعار الذهب للفترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020.

الجدول 1: أسعار الذهب للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10، بالدولار

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
01/12/2019	1465.60	24/02/2020	1672.4	29/05/2020	1736.9
16/12/2019	1475	18/03/2020	1477.3	20/06/2020	1745.90

31/12/2019	1519.5	31/03/2020	1583.4	01/07/2020	1773.20
15/01/2020	1552.1	15/04/2020	1727.2	15/07/2020	1811.40
14/02/2020	1582.7	15/05/2020	1753.4	10/08/2020	2024.40

Source: (Boursorama, 2020)

حسب الجدول 1 نلاحظ تذبذب في أسعار مادة الذهب خلال فترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020، وذلك راجع للتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا خلال هاته الفترة.

الشكل 1: تطور أسعار الذهب للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10، بالدولار



Source: (Boursorama, 2020)

فحسب الشكل 1 نلاحظ أنه بعد أن كان سعر الذهب لا يتجاوز 1500 دولار للأونصة الواحدة في بداية شهر ديسمبر 2019 بلغ سعره 2024.40 دولار للأونصة الواحدة بتاريخ 2020/08/10 أي بزيادة أكثر من 500 دولار للأونصة الواحدة ما بين شهر ديسمبر 2019 وأوت 2020، فقد لوحظ ارتفاع سعره مع نهاية شهر ديسمبر 2019 إلى غاية نهاية الأسبوع الأول من شهر مارس 2020، ثم عرف تدهورا حادا في سعره ليصل إلى أقل من 1500 دولار للأونصة الواحدة مع منتصف نفس الشهر، وبعدها مباشرة لوحظت الزيادة السريعة المطردة والمرتفعة في سعر الذهب منذ الأسبوع الثالث من شهر مارس 2020 حتى بداية شهر أوت 2020 ليبلغ السعر 2024.40 دولار للأونصة الواحدة بتاريخ 10 أوت 2020، فهذه الفترة عرفت ذروتها في عدد الإصابات والوفيات جراء جائحة كورونا التي عصفت بأمريكا، فهاته الأخيرة قامت بإجراءات الحجر الصحي الشامل والجزئي والذي شمل بذلك الاقتصاد الأمريكي والذي مس عمليات التنقيب عن الذهب.

أما بالنسبة لمادة النفط عرفت هي الأخيرة وبشكل جد ملحوظ تذبذبات كبيرة في أسعارها، ولكن انخفاضا وليس ارتفاعا مثل الذهب، فقد كان لجائحة كورونا الأثر الواضح والخطير على أسعار النفط، فمنذ ظهور بوادر الجائحة بجمهورية الصين خلال شهر ديسمبر 2019 وفي إطار التصدي للوباء العالمي سارعت أغلب الدول إلى تعليق رحلاتها من وإلى الصين، ليتم فيما بعدها توقيف وغلق كل الرحلات ما بين الدول، إضافة إلى ذلك توقفت أغلب المصانع عن الإنتاج وتوقفت معها خطوط الإمداد، كما سارعت أغلب الدول إلى فرض الحجر الصحي وهو ما أدى إلى شل وتوقف حركة المرور، كل هذه الخطوات الاحترازية أدت إلى التوقف عن الطلب عن مصدر الطاقة الأساسي المحرك لعجلة النقل والصناعة والتجارة، إلا أن ذلك الانخفاض والتوقف في الطلب رافقه بقاء حجم العرض لمادة النفط من خلال

بقاء شركات النفط تنتج بنفس الوتيرة قبل جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، ولتفادي استمرار ذلك التدهور سارعت منظمة أوبك والولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول المنتجة لمادة النفط لعقد اتفاقيات من أجل خفض حجم الإنتاج اليومي وهو ما أدى إلى عودة ارتفاع سعر البرميل الواحد واستقراره فوق عتبة الـ 42 دولار للبرميل الواحد، والجدول 2 يوضح تغيرات أسعار النفط للفترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020.

الجدول 2: أسعار مادة النفط للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10، بالدولار

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
01/12/2019	55.42	31/01/2020	51.6	15/05/2020	29.72
09/12/2019	58.98	14/02/2020	52.22	29/05/2020	35.33
16/12/2019	60.22	31/03/2020	20.18	05/06/2020	38.98
31/12/2019	61.08	15/04/2020	20.19	02/07/2020	40.30
03/01/2020	63.05	20/04/2020	-7.02	22/07/2020	41.84
15/01/2020	58.08	30/04/2020	19.32	10/08/2020	42.03

Source: (Boursorama, 2020)

حسب الجدول 2 نلاحظ تذبذب في أسعار مادة النفط خلال فترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020، وذلك راجع للتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا خلال هاته الفترة.

الشكل 2: أسعار مادة النفط للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10، بالدولار



Source: (Boursorama, 2020)

فحسب الشكل 2 نلاحظ أن سعر البرميل الواحد كان يتعد 55 دولار مع بداية شهر ديسمبر 2019، وواصل ارتفاعه ليتجاوز سقف الـ 60 دولار للبرميل الواحد في الأسبوع الأول من شهر جانفي 2020، أما بداية من الأسبوع الثاني من شهر جانفي 2020 عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا وخطيرا إلى غاية عتبة أقل من 5 دولار للبرميل الواحد في 20 أفريل 2020، وتخللت خلال هاته الفترة إعادة ارتفاع طفيف في الأسعار تعقبها انخفاض حاد في السعر، والسبب في ذلك التدهور هو انتقال جائحة كورونا إلى كل دول العالم وهو ما أدى حدوث الإجراءات الوقائية والتي أدت إلى التوقف عن استيراد النفط، وخلال منتصف أفريل سعت الدول والمنظمات النفطية إلى الاتفاق على

تخفيض حجم الإنتاج النفطي لأدنى مستوياته وهو ما أدى بعد 20 أبريل 2020 إلى عودة ارتفاع أسعار البترول تدريجياً ليتجاوز عتبة 42 دولار للبرميل الواحد بتاريخ 2020/08/10. أما الغاز الطبيعي فقد تأثر كذلك بجائحة كورونا وحذا حذو النفط في نفس التذبذب والوتيرة والاتجاه، والجدول 3 يوضح تغيرات أسعار الغاز للفترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020.

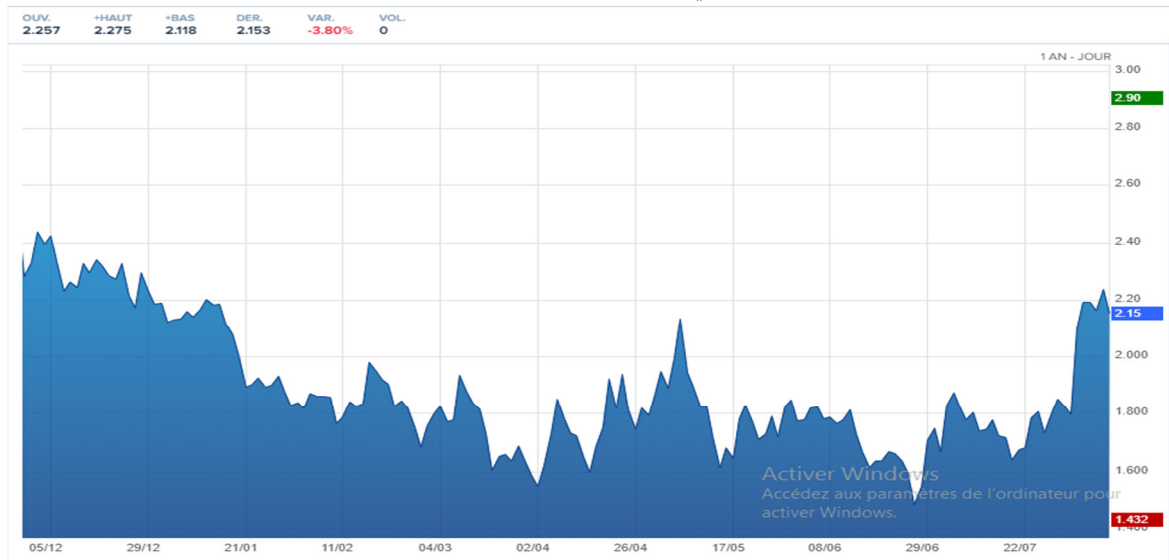
الجدول 3: أسعار الغاز الطبيعي للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10، بالدولار

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
01/12/2019	2.281	27/02/2020	1.752	17/05/2020	1.646
08/12/2019	2.334	16/03/2020	1.815	31/05/2020	1.849
31/12/2019	2.189	15/04/2020	1.598	01/07/2020	1.671
15/01/2020	2.12	30/04/2020	1.949	22/07/2020	1.681
16/02/2020	1.837	05/05/2020	2.134	10/08/2020	2.153

Source: (Boursorama, 2020)

حسب الجدول 3 نلاحظ تذبذب في أسعار الغاز الطبيعي خلال فترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020، وذلك راجع للتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا خلال هاته الفترة.

الشكل 3: أسعار الغاز الطبيعي للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10، بالدولار



Source: (Boursorama, 2020)

فحسب الشكل 3 بلغ سعر الغاز الطبيعي أكثر من 2.2 دولار لكل مليون وحدة حرارية في مطلع شهر ديسمبر 2019، بعده عرف تذبذبات وانخفاضات في سعره ليصل إلى أدنى مستوياته في بداية شهر أبريل إلى ما دون 1.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية، ثم بعده يرتفع إلى ما فوق 2.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية مع بداية شهر ماي، ثم يعاود الانخفاض إلى ما دون 1.65 دولار لكل مليون وحدة حرارية ثم يعيد الارتفاع ولكن بأسعار متذبذبة ليستقر عند حدود 2.153 دولار لكل مليون وحدة حرارية بتاريخ 10 أوت 2020. التداعيات المالية العالمية الناتجة عن جائحة كورونا:

كان لجائحة كورونا الأثر السلبي كذلك على الجانب المالي للعالم، وكاد أن يكون بنفس أثر الأزمة المالية لسنة 2008، فقد تأثرت بذلك المؤسسات البنكية والمالية، كما تأثرت الأسواق المالية جراء التدهور الاقتصادي العالمي، فتداعيات التدهور الاقتصادي الناجم عن تعطل أغلب القطاعات الاقتصادية للدول، أدت إلى تداعيات مالية. فبالنسبة للدولار الأمريكي تأثر جراء جائحة كورونا، والسبب في تطرقنا له راجع لكون أغلب السلع العالمية تقدر به في السوق الدولي، كما أن أغلب المعاملات التجارية والمالية العالمية تتم به، وعليه يمكن اعتباره عملة المعاملات الاقتصادية والمالية العالمية، وعلى هذا الأساس فإن أي أثر يطرأ على الدولار الأمريكي فهو يطرأ بالضرورة على المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية. فالولايات المتحدة الأمريكية تعرضت لهزة اقتصادية ومالية بسبب الجائحة، فتلك الهزة الاقتصادية والمالية أثرت على استقرار الدولار الأمريكي وظهر ذلك بوضوح بتراجع قيمة الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الصعبة، والجدول 4 يوضح تغيرات أسعار الدولار مقابل اليورو للفترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020.

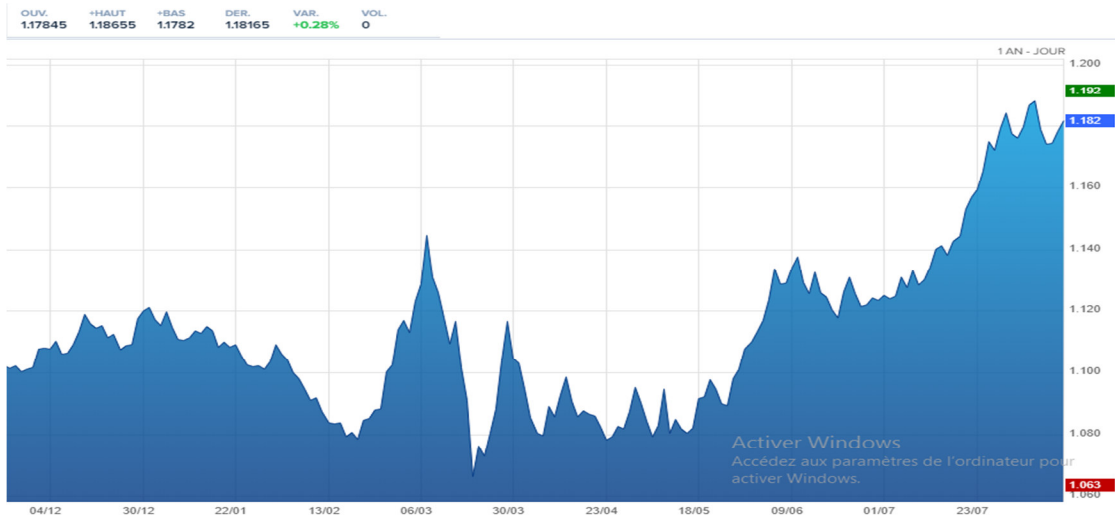
الجدول 4: أسعار الدولار مقابل اليورو للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10

التاريخ	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
01/12/2019	1.102	09/03/2020	1.145	15/05/2020	1.082
31/12/2019	1.121	19/03/2020	1.066	05/06/2020	1.129
15/01/2020	1.115	27/03/2020	1.117	15/07/2020	1.141
20/02/2020	1.079	31/03/2020	1.103	31/07/2020	1.178
28/02/2020	1.103	15/04/2020	1.091	10/08/2020	1.174

Source: (Boursorama, 2020)

حسب الجدول 4 نلاحظ تذبذب في أسعار الدولار مقابل اليورو خلال فترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020، وذلك راجع للتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا خلال هاته الفترة.

الشكل 4: أسعار الدولار مقابل اليورو للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10



Source: (Boursorama, 2020)

نلاحظ في الشكل 4 تذبذب أسعار اليورو مقابل أسعار الدولار منذ شهر ديسمبر 2019 إلى غاية نهاية شهر أوت 2020، فبعد أن كان سعر اليورو في الأسبوع الأول من شهر ديسمبر 2019 في حدود 1.102 دولار، انخفضت قيمة

الدولار مقابل اليورو، ليصل سعر هذا الأخير إلى عتبة فاقت 1.12 دولار مع مطلع شهر جانفي 2020، لأنه خلال تلك الفترة كان اقتصاد الولايات المتحدة يعاني بعض التذبذبات جراء بعض النزاعات الاقتصادية بينها وبين الصين، وبعدها عرف سعر اليورو انخفاضا مقابل الدولار حتى الأسبوع الرابع من شهر فيفري 2020 ليصل سعر اليورو الواحد إلى عتبة أقل من 1.08، لأن أن هذه الفترة عرف الاقتصاد الأوروبي تراجع ملحوظ بسبب انتقال جائحة كورونا لأوروبا، وبعد هذه الفترة عرف سعر اليورو ارتفاع ملحوظا أما الدولار لغاية بداية الأسبوع الثاني من شهر مارس 2020 ليتجاوز عتبة اليورو الواحد مقابل 1.146 دولار، فذلك الانخفاض الحاد للدولار يعود للتراجع الملحوظ لاقتصاد الولايات المتحدة بسبب تأثرها البالغ بجائحة كورونا، وبعدها انخفض اليورو انخفاضا حادا مقابل الدولار حتى غاية منتصف الأسبوع الثالث لشهر مارس 2020 أين بلغ سعر اليورو الواحد أقل من 1.068 دولار وذلك راجع للتأثير الحاد لجائحة كورونا لكل دول الإتحاد الأوروبي، وبعدها مباشرة عاود اليورو ارتفاعه مقابل الدولار حتى نهاية شهر مارس في حدود اليورو الواحد مقابل حوالي 1.11020 دولار وذلك راجع لعودة تحكم دول الإتحاد في اقتصادها، أما بعد تلك الفترة عرف سعر اليورو ارتفاعات أما الدولار ليستقر سعر اليورو عند مستوى 1.174 دولار بتاريخ 2020/08/10.

كما أن مؤشر الدولار الأمريكي عرف اختلالات واضحة منذ شهر ديسمبر 2019 إلى غاية 2020/08/10 جراء الهزات الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا، وعموما مؤشر الدولار الأمريكي ما هو إلا صورة تعكس قيمة الدولار، فكلما ارتفع هذا الأخير يرتفع مؤشر الدولار والعكس صحيح، لأن مؤشر الدولار يتبع قوة الدولار مقابل سلة من العملات، والجدول 5 يوضح تغيرات مؤشر الدولار الأمريكي للفترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020.

الجدول 5: مؤشر الدولار الأمريكي للفترة 2019/12/01 حتى 2020/08/10

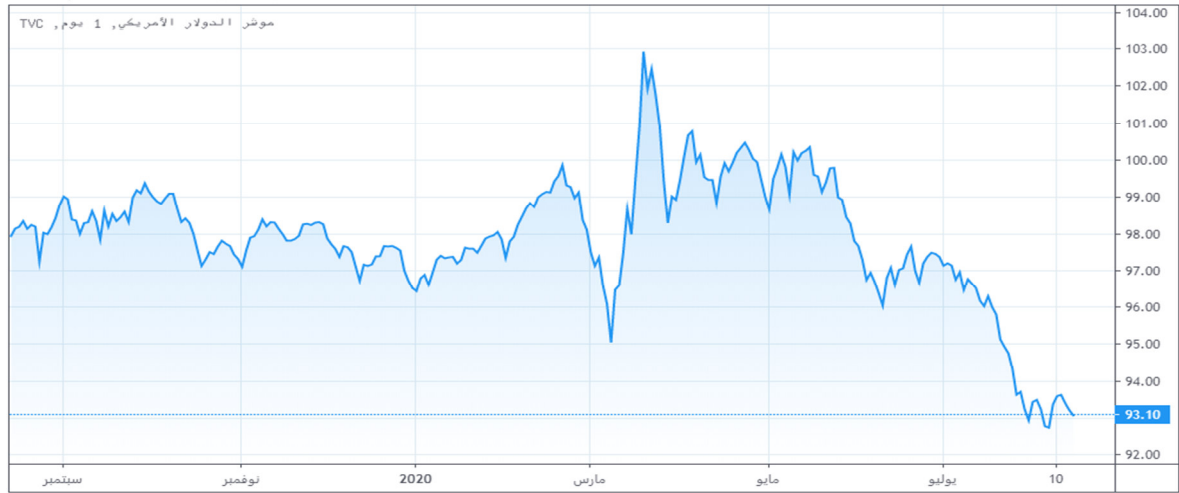
التاريخ	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ	السعر
01/12/2019	98.30	28/02/2020	98.07	15/05/2020	100.34
12/12/2019	96.70	16/03/2020	98.98	29/05/2020	97.96
31/01/2020	97.30	19/03/2020	102.90	31/07/2020	93.50
20/02/2020	99.84	06/04/2020	100.81	10/08/2020	93.60

المصدر: (TradingView، 2020)

حسب الجدول 5 نلاحظ تذبذب في مؤشر الدولار الأمريكي خلال فترة ديسمبر 2019 حتى أوت 2020، وذلك راجع للتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا خلال هاته الفترة.

الشكل 5: مؤشر الدولار الأمريكي خلال الفترة 01 ديسمبر 2019 إلى 10 أوت 2020

نظرة على TradingView.com, أغسطس 16, 2020 01:48:43 mbfec01 04+
TVC:DXV, 1D 93.10 ▼ -0.14 (-0.15%) 0:93.22 H:93.41 L:93.02 C:93.10



المصدر: (TradingView, 2020)

فحسب الشكل 5 نلاحظ تقلبات واتجاه مؤشر الدولار تتماشى مع تقلبات واتجاه الدولار، ففي بداية شهر ديسمبر 2019 كان سعر مؤشر الدولار في حدود 98.30 نقطة، وبعدها إلى غاية شهر ماي 2020 عرف تقلبات صعودا ونزولا بصفة طردية مع سعر الدولار بسبب وباء كورونا ليستقر عند 93.60 نقطة بتاريخ 08/2020/10. فانخفاض مؤشر الدولار خلال الفترة الأخيرة كان الصورة العاكسة لاستمرار هبوط الدولار مقابل العملات العالمية.

أثر التداعيات على العمل البنكي وما نجم عنه من مخاطر بنكية:

لقد كان لجائحة كورونا تداعيات اقتصادية ومالية عالمية أثرت على العمل البنكي وزادت من حدة المخاطر البنكية المحيطة بالعمليات البنكية، خاصة المخاطر المالية التي تطرقنا لها سابقا، خطر الائتمان وخطر السيولة وخطر السوق وخطر أسعار الفائدة، إلا أن ذلك الأثر اختلف من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة بنكية إلى أخرى، كما أن حدة المخاطر البنكية تفاوتت حسب نوع كل خطر ومن مؤسسة بنكية لأخرى ومن دولة لأخرى، إلا أن الأثر بدأ وضحا ولاح في الأفق بوادر ظهور أزمة اقتصادية ومالية عالمية تؤدي إلى الركود الاقتصادي والمالي لدول العالم ومعها انهيار العمل البنكي بكل الدول في ظل تنامي وتفاقم المخاطر البنكية وتراجع الأداء البنكي. وعليه سنحاول من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على مختلف الآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كورونا على القطاع البنكي من خلال تحديد نوع الخطر البنكي الذي نجم عن تلك الآثار الاقتصادية والمالية.

إن ارتفاع أسعار الذهب بسبب الظروف الصحية العالمية المتدهورة نتيجة جائحة كورونا، وظهور مؤشرات لارتفاعه في المستقبل هو مؤشر يدل على تحقيق مكاسب مالية من خلاله مستقبلا بالنسبة للذين يملكونه، كما أنه يعتبر ملاذ آمن جراء إجراءات التحفيز وخفض أسعار الفائدة، وهو ما يدفع بأغلب الأفراد والمؤسسات إلى التسارع إلى شراءه، إلى أن عملية دفع مستحقات شراءه تكون من خلال السيولة النقدية المسحوبة عموما من المؤسسات البنكية، فالإقبال الشديد لسحب الأفراد والشركات لسحب أموالهم من المؤسسات البنكية لشراء الذهب يمكن أن يوقع البنك في نقص السيولة وهو ما يؤدي إلى وقوعه في خطر السيولة.

إن انخفاض مستويات أسعار النفط والغاز الطبيعي بسبب جائحة كورونا له كذلك أثر على القطاع البنكي، وذلك كون أن النفط مصدر دخل لأغلب الشركات والمؤسسات البترولية، فانخفاض أسعاره ومستويات إنتاجه ينجم عنه انخفاض في حجم العوائد والمداخيل المالية بالنسبة له والتي يتم أحيانا تحصيلها عن طريق المؤسسات البنكية،

فتلك العوائد التي تحصلها هاته الأخيرة لصالح الشركات البترولية تعتبر مصدر سيولة لها (أي للمؤسسة البنكية) ويمكن استعمالها لمواجهة طلبات المودعين لأموالهم وكذلك استغلالها لمنح الائتمان، فإذا ما قلت تلك العوائد المالية للشركات البترولية فهذا يعني قلة السيولة المالية المقبلة للبنك وهذا ما يمكن أن ينجم عنه خطر سيولة ما إذا لم يأخذ البنك احتياطاته اللازمة لذلك. كما أن البنوك التي تعتمد في تحقيق إيراداتها المالية على مداخيل الشركات البترولية، ففي هذه الحالة تقل إيراداتها المالية ومع طول مدة ذلك الانخفاض في سعر البترول الذي يصاحبه قلة المداخيل المالية التي يحصلها البنك وبالتالي طول فترة انخفاض الإيرادات المالية للبنك قد يصاحبه خسائر متتالية للبنك وقد يقع في خطر الإفلاس.

أما بالنسبة لانخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام أغلب العملات الأجنبية وانخفاض مؤشر الدولار بسبب ذلك نتيجة الآثار الاقتصادية العالمية السلبية الناجمة عن انتشار جائحة كورونا عبر أرجاء العمل، فيمكن أن يؤثر سلباً على عمل المؤسسات البنكية خاصة التي تزاوّل نشاطها في الدول التي يرتبط اقتصادها وصادراتها بالدولار الأمريكي والأسوأ من ذلك إن كانت وارداتها بالعملات الصعبة الأخرى كاليورو والجنيه الإسترليني، كحال الجزائر، فتلك المؤسسات البنكية من المخاطر التي قد تواجهها بشدة نذكر خطر الصرف وبالتالي تحقق مخاطر السوق بسبب خسائر الصرف التي تتعرض لها جراء قيامها بتحصيل فواتير صادرات المؤسسات الاقتصادية بعملة الدولار الأمريكي وتسديد فواتير استيرادات المؤسسات الاقتصادية بعملة اليورو، وبطول الحال تتكبد المؤسسات البنكية ككل خسار صرف متتالية، وبالتالي خطر تحقيق الخسائر المتتالية.

الخاتمة:

إن تداعيات الوباء مسى أغلب القطاعات الاقتصادية عبر العالم، فقد تأثرت أسواق المحروقات بذلك مما تسبب في انهيارات وتذبذبات في أسعار النفط والغاز الطبيعي وهو ما خلق زعزعة في أوساط الشركات البترولية والدول التي تعتمد مداخيلها على المحروقات. كما خلقت تداعيات مالية كان أهمها انخفاض وتذبذب في قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الصعبة العالمية وكحتمية لذلك انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي، وهو ما أدى إلى موجة تسارع الأفراد والشركات إلى شراء الذهب وغيرها من المعادن النفيسة كملاد آمن.

كل هذه التداعيات أثرت على القطاع البنكي، جعلت العمل البنكي عرضة لمجموعة المخاطر كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر الصرف ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وغيرها.

وعموماً خرجنا بمن هذا البحث بمجموعة النتائج التالية:

- جائحة كورونا أزمة صحية عالمية نجم عنها تداعيات عالمية أخرى لا تقل حدة عنها؛
 - لجائحة كورونا تداعيات اقتصادية كثيرة مست دول العالم، من أهمها تأثيرها في أسواق المحروقات كالنفط والغاز الطبيعي، وأثرت في أسواق المعادن النفيسة كالذهب؛
 - لجائحة كورونا كذلك تداعيات مالية، من أهمها انخفاض أسعار الدولار الأمريكي أمام أغلب عملات الدول خاصة الغريم التقليدي اليورو وهو ما أدر إلى انخفاض مؤشر الدولار؛
 - أثرت جائحة كورونا على القطاع البنكي، وواجهت المؤسسات البنكية جملة من المخاطر البنكية خاصة المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الإفلاس وغيرها.
- وبناء على النتائج المتحصل عليها أعلاه، سنقوم بتأكيد أو عدم تأكيد فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: تعترض البنوك يومياً مجموعة من المخاطر التي تحيط بالعمليات البنكية، كخطر السيولة وخطر الائتمان وخطر الصرف وخطر سعر الفائدة، وهو ما يحتم على البنك إدارتها من أجل تفاديها والتقليل من حدتها. (تم تأكيد الفرضية الأولى)
 - الفرضية الثانية: لقد نجم عن جائحة كورونا تداعيات اقتصادية ومالية أثرت سلباً على مختلف الاقتصاديات، ومن أهم تلك التداعيات انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي، ارتفاع أسعار الذهب، انخفاض سعر ومؤشر الدولار الأمريكي. (تم تأكيد الفرضية الثانية)
 - الفرضية الثالثة: لقد أثرت التداعيات الاقتصادية والمالية العالمية التي أفرزتها جائحة كورونا على العمل البنكي، وهو ما نجم عنه زعزعة النظام البنكي بسبب ظهور وتفاقم مخاطر بنكية وصعوبة إدارتها والحد منها. (تم تأكيد الفرضية الثالثة)
 - وعليه نخرج بمجموعة الاقتراحات والتي من شأنها مواجهة البنوك لتلك المخاطر البنكية:
 - ضرورة العمل والتنسيق ما بين الدول لمواجهة انتشار جائحة كورونا؛
 - ضرورة التكتل الاقتصادي في مختلف الأسواق العالمية، وضرورة التكتل ما بين البنوك المركزية والبنوك العالمية؛
 - ضرورة تدخل الدول والحكومات لانقاذ الشركات التي تضررت بسبب الجائحة؛
 - ضرورة تدخل الحكومات وبنوكها المركزية لتوفير السيولة النقدية وتسييرها بعقلانية؛
 - ضرورة تمكين خطوط الدفاع الأولى في القطاع البنكي وهي إدارة المخاطر البنكية؛
 - ضرورة اجراء دراسات مالية واقتصادية لكل الآثار التي تسببت بها الجائحة على النظام الاقتصادي والمالي، وسعي البنوك إلى مجابتهما مستقبلاً تفادياً لوقوع أزمات بنكية.
- قائمة المراجع:

- حريز، هشام، ورايس، عبد الحق، ودبابش، عبد المالك (2014)، *دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة*، مصر: مكتبة الوفاء القانونية.
- حشيش، عادل أحمد (2004)، *أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي*، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- خليل، عبد القادر (2014)، *مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي*، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الصيرفي، محمد عبد الفتاح (2006)، *إدارة البنوك*، الطبعة الأولى، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد شرون، رقية (2018)، *إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية مع التركيز على خطر السيولة*، الطبعة الأولى، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- الكيلاني، محمود (2009)، *الموسوعة التجارية والمصرفية (المجلد الرابع)*، عمليات البنوك (دراسة مقارنة)، الإصدار الثاني، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- موسى، طالب حسن (2011)، *الأوراق التجارية والعمليات المصرفية*، الطبعة الأولى، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- أيت عكاش، سمير (2013)، *تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل ومدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية*، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- أحمد محمد حرب، عبد الرحمن (2016)، *تأثير الأزمة المالية على الأداء التشغيلي والمالي للبنوك الفلسطينية*، مذكرة بكالوريوس في الإدارة، فلسطين: جامعة فلسطين.
- مركان، محمد البشير، وبوخاري، عبد الحميد، ودراجي، عيسى (2019)، *تنوع العمليات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -*، *مجلة الاقتصاد الجديد*، المجلد 10 (العدد 3)، 248-236، الجزائر: جامعة ميس مليانة. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98775>، تاريخ الاطلاع: 2020/05/23.
- مركان، محمد البشير، وبوخاري، عبد الحميد، وسحوان، علي (2019)، *تنوع العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات البنكية ما بين التقليدية والإلكترونية*، *مجلة شعاع*، المجلد 3 (العدد 2)، 172-159، الجزائر: المركز الجامعي تيسمسيلت. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/98976>، تاريخ الاطلاع: 2020/05/24.
- سادة، دلال، وملياني، حكيم (2019)، *أثر تطبيق المتطلبات الدنيا لرأس المال في اتفاقية بازل III على المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الإسلامية الخليجية)*، *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، المجلد 19 (العدد 01)، 138-125، الجزائر: جامعة سطيف 1. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/105466>، تاريخ الاطلاع: 2020/05/28.
- عباد، جمعة محمود (2009)، *الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي*، لبنان: جامعة الجنان.
- الخولي، حسني (ديسمبر 2009)، *تأثير الأزمة المالية على القطاع البنكي 'التداعيات وسبل المواجهة مع الإشارة إلى المصارف السعودية'، لقاء علمي "انعكاسات الأزمة المالية العالمية وأثر الأنظمة التجارية في احتوائها"*، السعودية: الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل.
- الموقع الإلكتروني: **TradingView**. تاريخ الزيارة: 2020/07/31. رابط الموقع الإلكتروني: <https://ar.tradingview.com>
- Site Internet: **Boursorama**. Date de visite: 30/07/2020. Lien du site Web: <https://www.boursorama.com>